



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأمم المتحدة
للأغذية والزراعة



المجلس

الدورة السادسة والستون بعد المائة

2021-30 أبريل/نيسان

استجابة منظمة الأغذية والزراعة لجائحة كوفيد-19: البناء من أجل التحوّل

الموجز

لقد فرضت أزمة جائحة كوفيد-19 آثارًا غير مسبوقة على جميع أبعاد الحياة البشرية. ولا تزال أبعاد الآثار الاقتصادية والاجتماعية الكاملة تتكشف مع استمرار انتشار المرض في جميع أنحاء العالم. وإضافة إلى عدد الوفيات والأنظمة الصحية المنهكة، يتسبب الفيروس والتدابير الرامية إلى احتواء انتشاره في ركود اقتصادي عميق، وازدياد الفقر المدقع، وانعدام الأمن الغذائي الحاد والمزمن، مما يؤدي إلى انتكاس التقدم المحرز في السنوات القليلة الماضية. وسيؤدي حدوث موجة جديدة من الجائحة إلى فرض مجموعة جديدة من القيود وبالتالي، سيؤدي إلى زيادة المصاعب الاقتصادية على خلفية حالة الأمن الغذائي والتغذية الهشة بالفعل. ومع أن حملات التلقيح الواسعة النطاق قد تفضي في النهاية إلى تجنب الحاجة إلى فرض قيود مدمرة اقتصاديًا، فإن عدم كفاية الإمدادات وعدم تكافؤ فرص الحصول على اللقاحات يعني أن مناعة السكان في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل لن تتحقق خلال عام 2021.

ومن المتوقع أن تبدأ الأسواق العالمية في التعافي من آثار الفيروس والركود في عام 2021. ولكن على المدى القصير، تؤثر التدابير العالمية الرامية إلى احتواء أزمة كوفيد-19 على طلب السلع الزراعية وعرضها. وستستمر الجائحة في كونها مصدرًا لانعدام اليقين في السوق على مر السنوات القادمة.

ويُظهر رصد الاستجابات السياساتية لكوفيد-19 أن النظم الزراعية والغذائية قد أثبتت قدرتها على الصمود من القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك نتيجة للإعفاءات من التدابير والسياسات التقييدية التي تهدف إلى دعم حسن الأداء في الإنتاج الزراعي والغذائي وأسواق المنتجات الزراعية والغذائية. ومع ذلك، فقد ازداد انعدام الأمن الغذائي الحاد والمزمن، الذي يرجع سببه بشكل رئيسي إلى آثار الركود العالمي، ويقع التأثير الأكبر على أشد الفئات

ضعفًا من خلال تقلص العمالة والدخل والتحويلات المتأتية من الهجرة. وتضررت النساء بشكل أكبر نظرًا إلى أدوارهن المتعددة في الأسر ومشاركتهم السائدة في أسواق المنتجات الزراعية والغذائية غير الرسمية.

ويدعو برنامج المنظمة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها إلى اتخاذ إجراءات فورية ومتوسطة وطويلة الأجل من أجل الحيلولة دون تحوّل الأزمة الصحية إلى أزمة غذائية. ويهدف البرنامج إلى التخفيف من الآثار المباشرة مع تعزيز القدرة على الصمود على المدى الطويل في سبل العيش، والتحرك نحو التعافي الأخضر، والبناء لتحويل النظم الزراعية والغذائية. وقد مكّنت استجابة المنظمة للجائحة من الاستفادة مما تتمتع به المنظمة من قدرة على الحشد وبيانات آنية ونظم للإنذار المبكر وخبرة فنية لتوجيه الدعم حيثما ومتى تَمَسّ الحاجة إليه.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب الاجتماع المشترك بين لجنتي البرنامج والمالية ومن جانب المجلس

إنّ الاجتماع المشترك بين لجنتي البرنامج والمالية والمجلس مدعوان للإحاطة علمًا بالتقدم المحرز وتقديم التوجيهات، حسبما يريانه مناسبًا.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Máximo Torero Cullen

رئيس الخبراء الاقتصاديين

الهاتف: +39 06570 50869

البريد الإلكتروني: maximo.torerocullen@fao.org

أولاً - معلومات أساسية

ألف - تحديث بشأن الجائحة وآثارها العالمية

- 1- لا تزال أعداد الآثار الاقتصادية والاجتماعية الكاملة تتكشف مع استمرار انتشار المرض في جميع أنحاء العالم. وفي 22 يناير/كانون الثاني 2021، أُحصيت أكثر من 95 مليون حالة إصابة مؤكدة بكوفيد-19، بما في ذلك أكثر من 2 مليون حالة وفاة (منظمة الصحة العالمية، 21 يناير/كانون الثاني 2021). ورغم العمل الآن على توفير حزم من الحوافز الكبرى في العديد من البلدان ذات الدخل المرتفع من أجل تفادي حالات الركود الاقتصادي العميق، فإن النمو الاقتصادي السليبي أمر لا مفرّ منه على المستوى العالمي.
- 2- وتم جميع البلدان تقريبًا "بموجة ثانية أو ثالثة من تفشي العدوى". وتوجد اختلافات كبيرة في معدلات المرض والوفيات، التي تتعلق بخصائص السكان (التركيبة العمرية، والتغذية، والحالة الصحية، من بين أمور أخرى) وتوقيت الاستجابات للجائحة وتأهب النظم الصحية وجودتها.
- 3- وقد كان تأثير الموجة الثانية أو الثالثة على المناطق النامية أكثر شدة من الموجة الأولى. وعلى سبيل المثال، أصبحت الجائحة تمثل تحديًا متناميًا في إقليم أفريقيا، إذ أبلغت منظمة الصحة العالمية في 22 يناير/كانون الثاني 2021 عن حوالي 2.39 مليون حالة إصابة و55.6 ألف حالة وفاة. وفي يناير/كانون الثاني، تجاوز معدل الوفيات في القارة 2.4 في المائة مقارنة بنسبة 2.2 في المائة على مستوى العالم، والنظم الصحية وصلت إلى أقصى طاقتها.¹
- 4- وقد تؤدي موجة جديدة من حالات العدوى في البلدان المنخفضة الدخل إلى موجة جديدة من القيود وعكس عمليات التخفيف السابقة للتدابير التقييدية. وقد يؤدي ذلك إلى مزيد من المصاعب الاقتصادية في ظل حالة الأمن الغذائي والتغذية الهشة بالفعل، وفي وجه التهديدات الأخرى التي تطال الاقتصادات والنظم الزراعية والغذائية، بما في ذلك تفشي الجراد الصحراوي الذي دمر عشرات آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية والمراعي.
- 5- وتشير التقديرات الواردة في تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2020 إلى أنه، نتيجة لكوفيد-19، سيُضاف عدد يتراوح بين 83 و132 مليون شخص ممن يعانون من نقص التغذية بشكل مزمن إلى العدد الإجمالي للأشخاص ناقصي التغذية في العالم في عام 2020، ويتوقف ذلك على سيناريو النمو الاقتصادي المستخدم لوضع التقديرات.²
- 6- ويقدر إصدار سبتمبر/أيلول 2020 للتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية أن 101 إلى 104.6 مليون شخص في 27 بلدًا قد صُتّفوا على أنهم يعيشون في أزمة أو ما هو أسوأ من ذلك (المرحلة 3 أو ما فوقها من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق)، وذلك وفقًا للتحليلات التي أجريت بين مارس/آذار وسبتمبر/أيلول 2020.³

¹ بي بي سي نيوز استنادًا إلى البيانات المستمدة من جامعة جون هوبكنز، Coronavirus: Africa infections rising sharply in worst-affected countries (فيروس كورونا: حالات العدوى في أفريقيا تزداد بحدة في البلدان الأكثر تضررًا)، <https://www.bbc.com/news/world-africa-53181555>

² منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، اليونيسف، برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، 2020. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2020. تحويل النظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة. روما. منظمة الأغذية والزراعة.

³ التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2020، تحديث شهر سبتمبر/أيلول 2020، "In times of COVID 19" ("في غضون كوفيد-19") https://www.fsinplatform.org/sites/default/files/resources/files/GRFC2020_September%20Update_0.pdf ("19

وبالنسبة إلى البلدان السبعة والعشرين ذاتها، تم تصنيف حوالي 97.6 مليون شخص على أنهم يعيشون في أزمة أو ما هو أسوأ من ذلك في عام 2019 (المرحلة 3 أو ما فوقها من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق). ورغم صعوبة فصل الآثار الدقيقة لكوفيد-19 عن آثار عوامل الإجهاد الأخرى، فإن تحليل الأمن الغذائي الوارد في التقرير يبين أن الجائحة كان لها أثر مضاعف على هذه الدوافع المستمرة والموجودة مسبقاً للأزمات الغذائية، ويتم ذلك بشكل رئيسي من خلال تدهور النشاط الاقتصادي المرتبط بالتدابير التقييدية لكوفيد-19، مما يؤدي إلى خسائر في الدخل وانخفاض القوة الشرائية للأسر.

7- وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن كوفيد-19 سيدفع بعدد إضافي يتراوح بين 88 و115 مليون شخص إلى براثن الفقر المدقع الذي يقاس بخط الفقر الدولي البالغ 1.90 دولاراً أمريكياً في اليوم مقارنة بسيناريو خط الأساس.⁴ وقد يرتفع العدد الإجمالي إلى ما يصل إلى 150 مليون شخص بحلول عام 2021، بناءً على شدة الانكماش الاقتصادي. وتشير الأرقام إلى انتكاس المكاسب المحققة في الحد من الفقر العالمي للمرة الأولى منذ جيل. وتشير التقديرات إلى أن الفقر المدقع سيؤثر على نسبة تتراوح بين 9.1 و9.4 في المائة من سكان العالم في عام 2020. وسيمثل هذا تراجعاً بنسبة 9.2 في المائة في عام 2017. وكان من المتوقع أن ينخفض معدل الفقر العالمي إلى 7.9 في المائة في عام 2020⁵، لولا الجائحة.

باء- الحصول على اللقاحات

8- إن اكتساب السكان مناعة ضد كوفيد-19 قد يفضي في نهاية المطاف إلى تجنب الحاجة إلى فرض تدابير تقييدية، إلى حد كبير على الأقل.⁶ وبعد تطوير العديد من اللقاحات الناجحة، يشهد العالم أكبر حملة تلقيح في التاريخ. وحتى 20 يناير/كانون الثاني، تم إعطاء أكثر من 52 مليون جرعة في 51 بلداً.⁷ ومع ذلك، يبقى الجزء الأكبر من عمليات التلقيح مقتصرًا حتى الآن على البلدان المرتفعة الدخل وبعض البلدان النامية الكبرى. وتحدّر منظمة الصحة العالمية من المخاطر الجسيمة الناجمة عن التوزيع غير العادل للقاحات ونقص اللقاحات في البلدان الفقيرة، فالبلدان الأعلى دخلًا لديها قدرة أكبر من الناحية الاقتصادية على تأمين اللقاحات لسكانها. وفي الوقت ذاته، تقود منظمة الصحة العالمية مبادرة "كوفاكس" العالمية، بالشراكة مع مصنعي اللقاحات من أجل إتاحة إمكانية الحصول العادل على اللقاحات الآمنة والفعالة في جميع أنحاء العالم.

9- وفي أفريقيا، قامت مبادرة "كوفاكس" بتخصيص 600 مليون جرعة من اللقاحات لهذه القارة، بينما تولى الاتحاد الأفريقي تأمين 270 مليون جرعة أخرى. ولا يُتوقع أن يبدأ التلقيح في إطار مبادرة "كوفاكس" قبل حلول شهر أبريل/نيسان 2021، بيد أن الإمدادات المؤمّنة حتى الآن لا تكفي إلى حد كبير سكان القارة البالغ عددهم 1.2 مليار نسمة. ويعني هذا أن القيود ستستمر، أو حتى ستشدد في مواجهة موجة جديدة من حالات العدوى.

⁴ يشهد سيناريو خط الأساس انكماشًا في النمو العالمي بنحو 5 في المائة في عام 2020، بينما يظهر سيناريو الاتجاه السلبي انكماشًا في النمو العالمي بنسبة 8 في المائة في عام 2020.

⁵ <https://blogs.worldbank.org/opendata/september-2020-global-poverty-update-world-bank-new-annual-poverty-estimates-using-revised>

⁶ مع ذلك، يتحدّر بعض منتجي اللقاحات من أن كوفيد-19 قد يصبح مرضًا متوطنًا، وأن اللقاحات ستحتاج إلى مكافحة ظهور متغيرات فيروسية جديدة وتلاشي الاستجابة المناعية بشكل طبيعي.

⁷ <https://www.bloomberg.com/graphics/covid-vaccine-tracker-global-distribution/>

ثانياً- تقييم المنظمة للتطورات في أسواق الأغذية والأمن الغذائي والتغذية

جيم- حالة أسواق الأغذية

10- تؤكد التوقعات⁸ الأخيرة للمنظمة تراجع نمو الطلب خلال العقد القادم. ومن المرتقب أن تكون حصة الفرد من استهلاك الكثير من السلع الأساسية ثابتةً على الصعيد العالمي، مما يجعل النمو السكاني المحرك الرئيسي لنمو الاستهلاك. ويُتوقع أن يقابل نمو الطلب المتوقع مكاسب في الكفاءة على صعيد إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، الأمر الذي سيبقي أسعار المنتجات الزراعية المعدلة حسب التضخم عند المستويات الحالية تقريباً. وستبقى التجارة الدولية أمراً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي في البلدان المستوردة للأغذية، ولتحقيق سبل العيش الريفية في البلدان المصدرة للأغذية. وتشير عمليات المحاكاة أيضاً إلى أنه على المدى القصير، ستنطوي التدابير العالمية الرامية إلى احتواء تفشي كوفيد-19 على آثار بالنسبة إلى الطلب والعرض على السلع الزراعية. وستستمر الجائحة في كونها مصدراً لانعدام اليقين في الأسواق.

11- وتبقى الآفاق الاقتصادية العالمية على مدى العقد المقبل إيجابية، على الرغم من الركود الشديد في عام 2020 الذي يُتوقع أن يقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.4 في المائة على المستوى العالمي. وفضلاً عن ذلك، فإن تقديرات عام 2020 تأخذ بعين الاعتبار النقص في اليد العاملة ضمن قطاع تجهيز السلع، والقيود المفروضة على التجارة، وانخفاض استهلاك وقود النقل جراء كوفيد-19. وفي عام 2021، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي بنسبة تفوق المعهود وتبلغ 5.2 في المائة، ليعوض بذلك الخسائر الاقتصادية بشكل جزئي.

12- ومن المتوقع أن تؤدي الخسائر الحادة في الدخل نتيجة جائحة كوفيد-19 إلى وقف نمو استهلاك الأغذية في عام 2020. وعلى وجه الخصوص، يُتوقع أن يتأثر استهلاك الزيوت النباتية ومنتجات الثروة الحيوانية، في حين سيكون هذا الأثر هو الأشد في البلدان المنخفضة الدخل. أما استهلاك الأغذية الأساسية فسيتمثل بنسبة أقل، إذ يُتوقع أن تنفق الأسر حصة أكبر من دخلها المنخفض على الحبوب والجزور والدرنات والبقول الأرخص ثمناً من أجل تغطية الاحتياجات الأساسية. وعلى المدى القريب، تزايد هيمنة الأنماط الغذائية الأساسية في البلدان المنخفضة الدخل نتيجة للجائحة. وتعتمد الآثار متوسطة الأجل لاستهلاك الأغذية على التعافي الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي الأوسع نطاقاً للجائحة.

13- ومن المتوقع أن يزداد الإنتاج الزراعي العالمي بنسبة 13 في المائة بين 2017-2019 و2029، وهو معدل أبطأ مما كان عليه خلال العقد السابق. ومع ذلك، تخفي الصورة العالمية المتوسطة الأجل الآثار السلبية المحتملة القصيرة الأجل على الإنتاج الغذائي والزراعي في فرادى البلدان التي يغطيها رصد المنظمة لأسواق المنتجات الزراعية والغذائية المذكورة أدناه (القسم ثانياً-دال). ويُظهر تحليل على أساس كل بلد على حدة أن القيود المفروضة على الحركة المرتبطة بجائحة كوفيد-19 (بما في ذلك المعابر الحدودية) قد تسببت في حدوث اضطرابات في تدفق المدخلات الزراعية التي يتم شراؤها، وخاصة المستوردة، وهو الأمر الذي أثر ربما على الغلات والإنتاج. وإذا أُعيد فرض قيود على الحركة، وخاصة عبر الحدود، نتيجة الموجة الثانية من حالات عدوى الفيروس، فسيستمر دفع الإنتاج نحو الانخفاض. وسيستمر الإنتاج الزراعي في الخضوع لتحولات هيكلية للانتقال من محاصيل الأغذية إلى محاصيل الأعلاف والإنتاج الحيواني في العقد المقبل. ومن المتوقع أن

⁸ إن التوقعات المقدمة في هذه الوثيقة هي تحديث للتوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2020-2029، التي تم إصدارها في يوليو/تموز 2020.

تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى تباطؤ مؤقت في هذا الانتقال في عام 2020، ولكن من المفترض أن يستأنف هذا الاتجاه ابتداءً من عام 2021.

14- ووفقًا للتوقعات المتوسطة الأجل، من المرتقب أن تبقى أسعار السلع الزراعية الرئيسية ثابتة على نطاق واسع حتى عام 2029، إذ يُتوقع تلبية الزيادات في الطلب من خلال مكاسب في الكفاءة على صعيد الإنتاج. ومن المتوقع أن تنخفض الأسعار المعدلة حسب التضخم في عام 2020، وأن تتعافى حتى عام 2026، ومن ثم تستأنف اتجاهها الانحداري. ونظرًا إلى الموجة الجديدة المؤكدة للجائحة التي تصيب بوجه خاص البلدان النامية بشدة وتتسبب في تكرار عمليات الإغلاق والقيود في البلدان المرتفعة الدخل، يبقى توقيت وقدر الانتعاش الاقتصادي العالمي غير مؤكد.

15- وعلى صعيد التجارة، رغم فرض بعض البلدان قيودًا على التجارة بهدف كبح الآثار السلبية المحتملة للجائحة على الأسواق الزراعية المحلية، فإن معظم هذه التدابير كانت مؤقتة وقصيرة الأجل لحسن الحظ. وقد أثبتت الخبرة المكتسبة من الأزمات السابقة أنه ينبغي تجنب التدابير التقييدية للتجارة لأنها تولد عمومًا حالة من انعدام اليقين في الأسواق، ويمكن أن تؤدي إلى ارتفاع مفاجئ في الأسعار وزيادة تقلباتها. ويمكن أن تؤدي أيضًا إلى فقدان الثقة في الأسواق العالمية، وخاصة من ناحية البلدان المستوردة. ومن المهم أن تتجنب الحكومات اللجوء إلى هذه الإجراءات وأن تضمن عوضًا عن ذلك أن تكون الأسواق مفتوحة وتدفع التجارة مستمرًا دونما عقبات. وهذا أمر ضروري من أجل الأداء السليم لسلاسل الإمدادات الزراعية والغذائية.

دال- رصد الاستجابات السياسية لكوفيد-19

16- تستند معظم التحليلات الواردة في هذا القسم إلى رصد أكثر من 30 بلدًا وجماعة اقتصادية إقليمية واحدة (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) التي أجراها برنامج التأثير والقدرة على الصمود والاستدامة والتحول من أجل الأمن الغذائي والتغذوي (البرنامج) المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة. ويتعقب البرنامج الاستجابات السياسية المتعلقة بكوفيد-19 الخاصة بكل بلد على حدة، وآثارها على النظم الزراعية والغذائية والفئات الضعيفة⁹. ويغطي التحليل الفترة الممتدة من مايو/أيار إلى أغسطس/آب 2020 وقد أعده مسؤولو السياسات في البرنامج الموجودون في الوزارات الحكومية المختصة في البلدان. وتهدف تقارير الرصد إلى أن تكون بمثابة أداة لدعم صنع القرارات السياسية. ويرد في ما يلي وصف موجز للنتائج الرئيسية لعملية الرصد.

17- في أعقاب الاضطرابات القصيرة الأجل الناتجة عن القيود الرامية إلى احتواء انتشار كوفيد-19، استقرت الأسواق على طول سلاسل الإمدادات الزراعية والغذائية الوطنية إلى حد كبير بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وشملت التدابير الأولية ذات الصلة بالقطاع الزراعي والغذائي التباعد الاجتماعي، والقيود المفروضة على الحركة، وحظر التجول، وإغلاق بعض فئات الأسواق (مثل أسواق الشوارع والأسواق في الهواء الطلق)، والحد من الحركة بين الأقاليم و/أو عبر الحدود بالنسبة إلى الأفراد والبضائع. ويمكن أن يعزى استقرار سوق الأغذية إلى عاملين رئيسيين اثنين هما: (أ) التخفيف التدريجي للقيود؛ (ب) والسياسات المواتية التي تستهدف القطاع الزراعي والغذائي.

⁹ يُرجى الاطلاع على الرابط التالي: <http://www.fao.org/2019-ncov/resources/country-profiles/en/>

¹⁰ تم إعداد بعض الملامح القطرية بالتعاون مع الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية.

18- وتم تطبيق التخفيف التدريجي على المستوى الوطني، واستُبعدت في بعض الأحيان المناطق التي ترتفع فيها معدلات الإصابة بكوفيد-19. ويعزى تخفيف القيود إلى مخاوف بشأن الآثار الاقتصادية للتدابير، وتقييم التطور في معدلات الإصابة بالعدوى، وفي بعض البلدان، إلى الضغوط الشعبية.

19- واستهدفت السياسات الموجهة نحو الأغذية والزراعة تيسير عمل سلاسل الإمدادات الزراعية والغذائية، بينما اعتُبرت جميع الأنشطة المتعلقة بالأغذية والزراعة ضرورية. وتم سنّ فئتين عامتين من التدابير هما:

(1) المزارعون وتجار الأغذية والعمال المشاركون في سلسلة الإمدادات الزراعية والغذائية (الناقلون وعمال مصانع التجهيز أو عمال منافذ بيع الأغذية) هم من بين أولئك الذين تم استثناءهم بشكل عام من الإغلاق وقيود العمل/التنقل.

(2) ودعمت الحكومات بفعالية الزراعة والإنتاج الغذائي على المستوى المحلي من خلال تقديم الإعانات، والتوزيع المباشر للمدخلات الزراعية، وفتح الأراضي أمام الزراعة، وتعزيز الميكنة والبستنة المنزلية، وتسهيل الحصول على الائتمان لفائدة المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

20- وفي ما يتعلق بالقيود على الصادرات وإغلاق الحدود، بذلت عدة بلدان جهودًا لتأمين إمدادات السوق وتدفقات الصادرات من خلال الاتفاقات الإقليمية (مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) أو الصفقات الثنائية مع البلدان المجاورة. ومع ذلك، على الرغم من الإعفاءات الممنوحة لتنظيم الزراعة والغذائية، فقد شهدت حركة الأغذية والمدخلات عبر الحدود وفي ما بين الأقاليم اضطرابات أو حالات تأخير كبيرة خاصةً خلال المراحل الأولى من فرض القيود.

21- ورغم الاستقرار التدريجي لعمل أسواق المنتجات الزراعية والغذائية، يُتوقع حدوث زيادة كبيرة في انعدام الأمن الغذائي الحاد والمزمن وسوء التغذية. ويرجع ذلك إلى الانخفاض الحاد في النشاط الاقتصادي الذي أدى إلى انخفاض كبير في العمالة والدخل والحصول على أنماط غذائية مناسبة وصحية، لا سيما بين الفئات الضعيفة. وإضافة إلى ذلك، حتى الاضطرابات المؤقتة في الأسواق أدت إلى نقص الأغذية وارتفاع الأسعار، خاصة في المناطق الحضرية والمناطق البعيدة عن نقاط الإمداد، وقللت من فرص الحصول على المدخلات. وقد أفضى ذلك إلى مزيد من الآثار على سبل عيش السكان الأكثر ضعفًا.

22- وقد أجبرت الصدمات المتعلقة بكوفيد-19 الفئات الضعيفة على الاعتماد على استراتيجيات التأقلم مع الآثار السلبية المحتملة الطويلة الأمد، مثل بيع الأصول الإنتاجية (الأراضي أو الماشية)، وانخفاض الإنفاق على التعليم، وأوجه التحول في الأنماط الغذائية نحو المواد الغذائية الأساسية والابتعاد عن الأغذية المغذية الباهظة الثمن.

23- وأدت الأزمة الاقتصادية في وجهات الهجرة إلى انخفاض التحويلات المالية. وأجبر العمال المهاجرون على العودة إلى المناطق الريفية مما تسبب في ضغوط كبيرة على الأسر المستقبلية وإحداث ضغط تنافسي على الأجور الريفية. ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية الناشئة عن آثار كوفيد-19 في ارتفاع مديونية الفقراء ومن هم على حافة الفقر الذين لا تتاح لهم إمكانية الوصول إلى مصادر الائتمان الرسمية وبرامج الدعم.

24- وفي جميع البلدان تقريبًا، أثرت الأزمة على النساء أكثر من الرجال. وأدت حالات الإغلاق والحجر الصحي وغيرها من تدابير الحجر المنزلي إلى زيادة حالات العنف الأسري. وقد أثر إغلاق أسواق المنتجات الزراعية والغذائية غير

الرسمية، لا سيما في المناطق الحضرية، على أصحاب الأعمال من النساء اللواتي غالبًا ما يكن مشاركات مهيمنات في تلك الأسواق. وأدى الضغط الهائل على النظم الصحية و/أو التركيز شبه الحصري على كوفيد-19 إلى تحويل الموارد من إدارة سوء التغذية الحاد والأمراض الأخرى، بما في ذلك برامج الرعاية ما قبل الولادة وبعدها. ونتج عن إغلاق المدارس تعطيل برامج التغذية المدرسية التي تعتبر مصدرًا رئيسيًا للتغذية بالنسبة إلى العديد من الأطفال.

25- وقدمت الحكومات، إلى جانب الشركاء في التنمية والشؤون الإنسانية، الدعم لسبل عيش الفئات الضعيفة في جميع البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية تقريبًا. وكان توسيع البرامج القائمة للحماية الاجتماعية أو إنشاء برامج جديدة أداة رئيسية لدعم سبل العيش. وتشمل المخططات الأخرى دعم التغذية واستحقاقات العمل والدعم المالي والائتماني. ومع ذلك، لم تكن هذه التدابير كافية للتعويض عن آثار الركود.

26- وتشكل جائحة كوفيد-19 عبئًا إضافيًا على النظم السياسية والاجتماعية، لا سيما في البلدان التي تواجه أزمات غذائية بالفعل. وقد زادت أزمة كوفيد-19 من آثار النزاعات والصدمات الأخرى (الأحداث المناخية القاسية والآفات والأمراض، من بين أمور أخرى) التي تهدد توافر الأغذية والحصول عليها. وبسبب أزمة كوفيد-19، تتفاقم آثار النزاعات والصدمات الاقتصادية والجفاف والفيضانات المستمرة وانتشار الجراد الصحراوي والاعتماد على الواردات ومواطن الضعف السياسية والاجتماعية الإضافية الحالية. ونتيجة للقيود المفروضة من أجل منع انتشار جائحة كوفيد-19، زاد إضعاف القدرة على التكيف لدى الفئات الضعيفة التي تعاني أو تتعرض لخطر النزاعات، والعنف، والنزوح، والحرمان من الوصول إلى سبل العيش، والمستويات الراسخة من انعدام الأمن الغذائي.

27- وتم تمويل دعم النظم الزراعية والغذائية وسبل العيش للتعامل مع الجائحة من موارد جديدة (من الميزانيات الوطنية أو من خلال دعم الجهات المانحة) ولكن أيضًا عن طريق تحويل موارد الحكومات والشركاء من أصحاب الموارد من برامج التنمية إلى إدارة الأزمات. وفي العديد من البلدان، يغطي قطاع الصحة بالأولوية في دعم الحكومات والجهات المانحة. وإضافة إلى ذلك، تم حشد الموارد لدعم الحماية الاجتماعية وضمان بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المجال الزراعي والغذائي، ومساعدة القطاعات الإنتاجية الأخرى على مواجهة الأزمة. وقامت الحكومات والجهات المانحة في جميع البلدان تقريبًا التي شملتها عملية الرصد بإعادة توجيه البرامج الحالية من أجل مواجهة أزمة كوفيد-19. وإذا لم يجز حشد موارد جديدة، فإن هذا التحول سيضر بالتنمية الطويلة الأجل وسيعيق التقدم نحو تحقيق نظم زراعية وغذائية شاملة ومستدامة وقادرة على الصمود.

28- وقوّضت إدارة الأزمات الصحية والاقتصادية هياكل الحوكمة وقدراتها، لا سيما في السياقات الهشة. وقد أنشأت الحكومات في جميع البلدان تقريبًا هياكل تنسيق مركزية تضم عدة وزارات لإدارة الأزمة. وفي بعض البلدان، وُضعت أيضًا آليات لتنسيق الإجراءات من قبل عدد كبير من الشركاء الفنيين والماليين. ومع ذلك، لم تكن جميع الجهود المبذولة من أجل التنسيق ناجحة، وفي كثير من الحالات، لوحظ انتشار مبادرات غير منسقة ومشاريع متفرقة. وفوضت بعض البلدان القرارات المتعلقة بتصميم البرامج وتنفيذها إلى الحكومات المحلية، في حين قام البعض الآخر بتوحيد الاستجابات في ظل هياكل الإدارة المركزية.

29- ولم تكن تدفقات المعلومات من أجل رسم السياسات القائمة على الأدلة كافية إلى حد كبير في كثير من البلدان، ولا سيما من حيث (أ) التدفقات بين "المركز" والمواقع اللامركزية، (ب) الأداء الوظيفي لنظم معلومات الأمن الغذائي والتغذية في البلدان التي تمر بأزمات، (ج) ونشر المعلومات والوصول إليها في ما يخص أسواق الأغذية وأسعارها.

وعلاوة على ذلك، أدى الافتقار إلى البيانات الآنية بشأن الفئات الضعيفة وأداء البرنامج (الرصد والتقييم) إلى حدوث ارتباك وإضعاف فعالية البرنامج.

ثالثاً - برنامج منظمة الأغذية والزراعة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها

30- تم تأسيس برنامج المنظمة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها من خلال "برنامج شامل" يغطي جميع المشاريع والبرامج المتعلقة بمجالات العمل السبعة ذات الأولوية في سياق الاستجابة للجائحة. ويوفر البرنامج رصدًا وإبلاغًا شاملين يقومان على النتائج، إضافة إلى تنسيق الدعم الفني والسياساتي المطلوب على نطاق المنظمة. ومن خلال البرنامج الشامل، اعتمدت المنظمة نهجًا شاملاً ومتكاملاً من أجل المعالجة الاستباقية للآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة، إضافة إلى الاستجابة لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية، وتوفير دعم ملموس ومدفوع بالطلب للحكومات الوطنية.

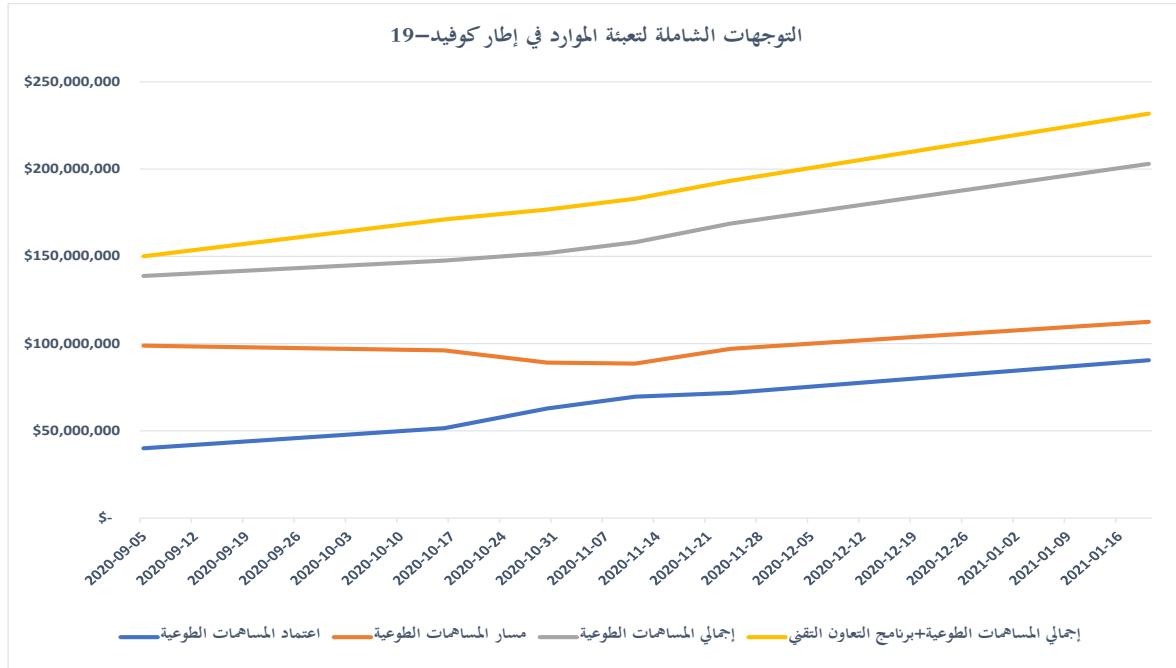
31- كما مكن كذلك برنامج الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها الشركاء من الاستفادة من القدرة التنظيمية للمنظمة وبياناتها الآنية وأنظمة الإنذار المبكر لديها وخبرتها الفنية لتوجيه الدعم حيثما وحينما تمس الحاجة إليه.

32- ومع بلوغ مجموع المتطلبات التشغيلية 1.32 مليار دولار أمريكي، تلقى هذا البرنامج، حتى منتصف يناير/كانون الثاني 2021، مساهمات مؤكدة ومعلنة يبلغ مجموعها 231 مليون دولار أمريكي، أو ما يقارب 18 في المائة من الهدف. وتبلغ قيمة المساهمات الطوعية - المخصصة للمشاريع الإنمائية والموجهة نحو حالات الطوارئ - 203 مليون دولار أمريكي، و 90 مليون دولار أمريكي منها في شكل مساهمات معتمدة و 112 مليون دولار أمريكي في شكل مساهمات متوقعة. وتبلغ موارد المنظمة المستثمرة حاليًا في البرنامج 29 مليون دولار أمريكي.

33- وفي أعقاب تطور الجائحة، ارتفعت نسبة المساهمات الطوعية المعتمدة الموجهة نحو التنمية من النسبة الأولية البالغة 9 في المائة إلى المستوى الحالي البالغ 23 في المائة من إجمالي المساهمات المعتمدة. وارتفعت المساهمات الطوعية المتوقعة ذات الأهداف الإنمائية من نسبة أولية تبلغ 37 في المائة إلى النسبة الحالية البالغة 64 في المائة من إجمالي المساهمات المتوقعة. ويفيد هذا بأن المساهمات الخاصة بكوفيد-19 في إطار برنامج المنظمة تتطور من نهج لحالات الطوارئ إلى نهج إنمائي. وبالتالي، فإن استجابة المنظمة لجائحة كوفيد-19 تتقدم حاليًا نحو مشهد التعافي مع التركيز على التدخلات المتوسطة والطويلة الأجل.

34- وتمثل بلجيكا وكندا واليابان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والبنك الدولي الشركاء الرئيسيين الحاليين من أصحاب الموارد المستثمرين في برنامج المنظمة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وتبلغ حاليًا المساهمات المعتمدة والمتوقعة لهؤلاء الشركاء 164 مليون دولار أمريكي، أي ما يقارب 81 في المائة من إجمالي المساهمات الطوعية التي تم تلقيها وأعلن عنها.

35- ومن حيث التركيز الإقليمي، تلقت أفريقيا حتى الآن أكبر قدر من المساهمات الطوعية وموارد المنظمة - 33 في المائة من المجموع - يليها إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بإقليم آسيا والمحيط الهادئ - ويبلغ ما تلقتته كل من الإقليمين حاليًا 17 في المائة. ومن ناحية أخرى، يفيد التمويل المخصص للشرق الأدنى وشمال أفريقيا (15 في المائة) وأوروبا وآسيا الوسطى (6 في المائة) بالحاجة إلى تحقيق التوازن في التركيز الإقليمي.



36- ويرد في ما يلي بيان النقاط البارزة لأنشطة كل مجال من مجالات العمل السبعة:

(1) خطة الاستجابة الإنسانية العالمية: معالجة تأثيرات كوفيد-19 وحماية سبل العيش في سياقات الأزمات الغذائية

يركز مجال العمل ذو الأولوية هذا على مساهمة المنظمة في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية العالمية لكوفيد-19 التي أطلقها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في أبريل/نيسان 2020. وتعالج الخطة أثر كوفيد-19 في البلدان التي تعاني من أزمات إنسانية مستمرة ولديها خطة استجابة إنسانية. ومنذ مارس/آذار إلى نهاية أكتوبر/تشرين الأول 2020، قدمت المنظمة الدعم لسبل العيش (مثل التحويلات النقدية والمدخلات الزراعية والمساعدة الفنية) إلى 2 670 624 أسرة (حوالي 15 044 444 شخصًا)، وشكلت النساء نسبة 44 في المائة تقريبًا من المستفيدين. وإضافة إلى ذلك، تم الوصول إلى أكثر من 5 ملايين شخص من سكان الريف من خلال حملات التوعية من أجل الحد من انتقال العدوى على طول سلسلة القيمة.

وتم تقديم المساعدة في شتى البلدان من أجل معالجة مخاطر متعددة مثل النزاعات والأحداث الجوية القاسية والآفات النباتية، إضافة إلى كوفيد-19. وتتسم مخصصات التمويل بتعدد الأغراض، وتعالج عوامل ضعف عديدة من أجل إعادة البناء بشكل أفضل وزيادة قدرة سبل العيش على الصمود في المجتمعات المتضررة، ولا يقتصر ذلك على كوفيد-19 فحسب، بل يشمل أيضًا التهديدات الأخرى التي تطال الأمن الغذائي. وقد أدى تكييف وإعادة برمجة التدخلات الحالية الخاصة بحالات الطوارئ والقدرة على الصمود إلى زيادة قدرة المنظمة على الاستجابة للاحتياجات الناشئة في المجتمعات المعتمدة على الزراعة في أعقاب جائحة كوفيد-19. ونظرًا إلى أن تمويل استجابة قطاع الأمن الغذائي لكوفيد-19 لا يزال محدودًا، فإن المنظمة تعتمد إلى حد كبير على التمويل الإجمالي لخطة الاستجابة الإنسانية والبرامج المتعددة السنوات لبناء القدرة على الصمود من أجل تلبية الاحتياجات الإضافية للسكان الأكثر تضررًا.

وتتصف استجابة المنظمة بتمحورها حول الأشخاص وبإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المرأة وتمكينها. وإبان الجائحة، تم إيلاء اهتمام خاص للإبلاغ عن المخاطر ومشاركة المجتمع بما يراعي المساواة بين الجنسين من أجل الحد من مخاطر انتقال كوفيد-19 على طول سلسلة القيمة الغذائية، لا سيما في المناطق النائية والتي يصعب الوصول إليها حيث تعمل المنظمة. وقامت كذلك التوعية بالتخفيف من مخاطر انتقال العدوى من خلال استهداف مجموعات معينة من أصحاب سبل العيش، مثل الرعاة الرحل وصغار منتجي الأغذية الطازجة والبائعين غير الرسميين في أسواق الأغذية.

(ب) بيانات من أجل صنع القرار: ضمان جودة البيانات والتحليل من أجل دعم السياسات بشكل فعال للنظم الغذائية والقضاء على الجوع

جرى تنفيذ عمليات جمع بيانات الأمن الغذائي والبيانات السريعة في 19 بلدًا¹¹ بناءً على تكييف مقياس المنظمة للمعانة من انعدام الأمن الغذائي. كما جرى استخدام المقابلات الهاتفية من أجل جمع البيانات، وتم تدريب مندوبي الإحصاء عن بُعد. والبيانات تمثيلية على المستوى الوطني والمستوى الإداري الأول، مما يسمح بإجراء تحليل مكاني لأثر كوفيد-19. ويجري حاليًا إعداد التقارير القطرية التحليلية من أجل مشاركتها مع النظراء الوطنيين.

وبغية الاستفادة من مصادر البيانات المبتكرة، أنشأت المنظمة مختبرًا للبيانات من أجل تعزيز استخدام علم البيانات والمصادر غير التقليدية لدعم الأعضاء في الاستجابة للجائحة. وتم إطلاق أداة البيانات الضخمة في منتصف شهر أبريل/نيسان 2020 بوصفها منصة تفاعلية آلية لنشر معلومات آنية ويتم تحديثها يوميًا. وتقوم الأداة برصد الأسعار اليومية للأغذية والتغريدات والأخبار من أجل تحليل أثر كوفيد-19 على السلاسل الغذائية. وتمت إضافة تحليل المشاعر لاكتشاف الإشارات المبكرة للاضطرابات الاجتماعية على نطاق عالمي. ويمكن النفاذ إلى جميع البيانات والبحث فيها باستخدام محرك بحث دلالي، وتتاح من خلال المنصة الجغرافية المكانية الخاصة بمبادرة العمل يدًا بيد.

وجرى تنفيذ خطة لتكييف طرق جمع البيانات الزراعية في البلدان التي تم فيها تنفيذ عمليات المسح الزراعي المتكامل (AGRISurvey) بالاتفاق مع النظراء الوطنيين. وقد نتج عن ذلك، في بعض الحالات، تأجيل مؤقت للأنشطة الميدانية (كمبوديا وإكوادور وأوغندا)، أو دمج جولات المسح (أرمينيا). وجرى توفير دورات تدريبية عن بُعد لمندوبي الإحصاء والمشرفين في بلدان أخرى.

وقد أفضى التعاون القوي بين المقر الرئيسي والمكاتب القطرية إلى تقديم دعم فعال للبلدان من حيث تعزيز قدرات الحكومات والقدرات الوطنية المتعلقة بمرحلة ما بعد التعافي من كوفيد-19. وفي المكسيك، عززت المنظمة قدرة أمانة الزراعة والتنمية الريفية على تخصيص الموارد العامة في الاستثمارات في القطاعات الزراعية والغذائية بأعلى فعالية ممكنة من حيث الكلفة. ويجري الاضطلاع بعمل مماثل في باراغواي وأوغندا. وإضافة إلى ذلك، تعمل المنظمة على تطوير مؤشر شهري جديد لمعدل الحماية الاسمي، الذي سيساعد في التقييم شبه الآني للحافز/المثبط الذي قد تولده التدابير السياساتية المختلفة المعتمدة أثناء الجائحة بالنسبة إلى سلاسل

¹¹ أفغانستان وبوركينا فاسو والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسلفادور وإثيوبيا وغواتيمالا وهابتي والعراق وليبيريا وموزامبيق وميانمار والنيجر ونيجيريا وسيراليون والصومال وزمبابوي.

القيمة الزراعية. ويركز المؤشر على الأغذية الأساسية الأكثر استهلاكاً لدى الفقراء والأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويستهدف 30 بلداً من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وستستخدم الأدلة كأداة للتوصية باستجابات سياساتية فعالة لتسهيل التعافي الاقتصادي.

(ج) الإدماج الاقتصادي والحماية الاجتماعية من أجل الحد من الفقر: مواجهة كوفيد-19 المناصرة للفقراء بغية تحقيق التعافي الاقتصادي الشامل في مرحلة ما بعد الجائحة

لقد قام مجال العمل ذو الأولوية في إطار "الإدماج الاقتصادي والحماية الاجتماعية من أجل الحد من الفقر" بتغيير طبيعة أنشطته تغييراً كبيراً من أجل الاستجابة للجمع بين جائحة كوفيد-19 والتدابير الحكومية المتخذة للحد من انتشاره خلال عام 2020. وللتخفيف من الآثار السلبية للجائحة وتعزيز الانتعاش الاقتصادي الشامل بعدها، دعمت المنظمة توسيع نطاق الحماية الاجتماعية للوصول إلى الفئات المحرومة وخدمتها بشكل أفضل، وتعزيز الإدماج الاقتصادي المستدام لصغار المنتجين، وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، وحماية العمالة الريفية.

وتتراوح الجهود المتعلقة بالحماية الاجتماعية بين تعزيز الحماية الاجتماعية الوطنية المستجيبة للصدمات استجابةً لكوفيد-19 (رواندا والصومال) وتسهيل التوسع الوطني (كمبوديا وميانمار والفلبين وفيت نام) من أجل ربط الحماية الاجتماعية بسبل العيش الزراعية والريفية، بما في ذلك إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة للذرة (جمهورية مصر العربية والمغرب والسودان وزامبيا) ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية (بلدان متعددة) وسلاسل القيمة الحرجية (الصين وكينيا) والمجتمعات الزراعية والرعي (كينيا) والعمال الريفيين غير الرسميين من خلال التعاونيات (كوت ديفوار) وإدارة الموارد الطبيعية (إقليم آسيا والمحيط الهادئ).

وسخرت المنظمة التكنولوجيات الرقمية لتعزيز الإدماج الاقتصادي المستدام لصغار المنتجين في سياق جائحة كوفيد-19. وعلى سبيل المثال، في تونس، دعمت الوكالات التي توجد مقارها في روما جهود وزارة الزراعة لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة في الحفاظ على الإنتاج والإنتاجية والوصول إلى الأسواق، لا سيما من خلال تسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأعاد مرفق الغابات والمزارع تركيز الكثير من جهوده على الاستجابة لكوفيد-19، بما في ذلك تعزيز التجارة الإلكترونية وآليات التنفيذ الأخرى للسماح لمنظمات المنتجين بالتجارة وإيجاد فرص سوقية جديدة تتماشى مع التباعد الاجتماعي.

وواصلت المنظمة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق كوفيد-19. وعلى سبيل المثال، شاركت المنظمة في تنظيم سلسلة من الحوارات الافتراضية للتعلم من الأقران لفائدة البرلمانيين من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن المساواة بين الجنسين والنظم الغذائية القادرة على الصمود استجابةً لكوفيد-19. وتم استخدام نوادي ديمتراكالية للتخفيف من التأثيرات على مستوى المجتمع لزيادة الوصول إلى المعلومات، وتعزيز قيادة المرأة ومشاركتها، وتسهيل التغييرات في السلوك. ودعمت المنظمة سلاسل القيمة التي تراعي المساواة بين الجنسين في الدول الجزرية الصغيرة النامية للمساعدة في التغلب على الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 على سبل العيش الريفية والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة المتعلقة بالوصول إلى الأسواق.

وقدمت المنظمة الدعم لتصميم وتنفيذ المبادرات التي تعزز العمالة اللائقة للشباب ضمن النظم الزراعية والغذائية في سياق الاستجابة لكوفيد-19. وعلى سبيل المثال، اضطلع البرنامج الإقليمي المشترك بين المنظمة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن فرص الشباب في أفريقيا بتيسير المشاورات الوطنية مع أصحاب المصلحة

في سياق كوفيد-19. وتكثف النهج القطري المتكامل للوظائف اللائقة للشباب في النظم الزراعية والغذائية مع أزمة كوفيد-19 من خلال استخدام الندوات الإلكترونية والحوارات السياسية عبر الإنترنت، وتوفير الدعم القصير الأجل للحفاظ على سبل عيش العمال الشباب والمهاجرين.

(د) التجارة ومواصفات سلامة الأغذية: تيسير وتسريع تجارية المنتجات الغذائية والزراعية خلال جائحة-19 وما بعدها

في سياق كوفيد-19، واصلت المنظمة رصد أسواق السلع العالمية والوطنية وحالة الأمن الغذائي في كل بلد في العالم، وأتاحت معلومات محدّثة عن أسعار السلع الأساسية وإنتاجها واستهلاكها وتجارها على المستويين العالمي والوطني، بما في ذلك المنتجات السمكية وإصدار تنبيهات للسماح بإجراء التدخلات في الوقت المناسب. ودعمًا لعمليات رسم السياسات، شاركت المنظمة في رصد وتحليل مؤشرات دعم السياسات الزراعية في ثمانية بلدان من أوروبا الشرقية لم تتح من قبل مؤشرات بشأنها.

وهناك عدد من مشاريع التعاون التقني المتعلقة بالتجارة الجاري تنفيذها في جميع الأقاليم، بما في ذلك تعزيز القدرات في نظم معلومات السوق ورصد السياسات (في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى)، وتعزيز القدرة التصديرية لمنتجات آمنة وعالية الجودة في قطاع الثروة الحيوانية (أعضاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية)، وتطوير القدرات المؤسسية والفنية للأغذية الآمنة من خلال تنفيذ تدابير سلامة الأغذية وخطط إصدار الشهادات (كمبوديا)، ودعم تطوير نظم غذائية قادرة على الصمود (بيرو).

ودعمت المنظمة أيضًا مفاوضات الاتحاد الأفريقي في وضع إطار لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية بالسلع والخدمات الزراعية دعمًا لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتحسين تقارير الاستعراض لكل سنتين بشأن تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا والتزامات إعلان مالايو.

وعلاوة على ذلك، أصدرت المنظمة العديد من الإحاطات والمطبوعات والمذكرات التوجيهية التي تدعم الأعضاء في اعتماد التدابير والاستجابات السياسية لكوفيد-19 التي لن تشوه التجارة والأسواق وستجنب حدوث اختلالات في سلاسل الإمدادات الغذائية. كما تم دعم الأعضاء من خلال التدريب الإلكتروني وتبادل المعلومات بواسطة الشبكات الدولية، مثل الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية، وشبكة خبراء التجارة الزراعية في أوروبا وآسيا الوسطى، وشبكة المعلومات السمكية FISHINFO.

(هـ) تحفيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود من أجل التعافي: حماية الفئات الأضعف وتعزيز الانتعاش الاقتصادي وتعزيز القدرات لإدارة المخاطر

يتضمن برنامج القدرة على الصمود مجموعة من التدخلات التكميلية المحددة والمراعية لكوفيد-19، التي تهدف إلى حماية الفئات الأضعف في المناطق الريفية والحضرية، وتعزيز التعافي الاقتصادي التحويلي وبناء القدرات والمؤسسات من أجل القدرة على الصمود.

ويركز مجال الأولوية هذا على البلدان/الأقاليم المنخفضة والمتوسطة الدخل المتضررة والأكثر ضعفًا بسبب كوفيد-19. ولذلك، تستهدف المشاريع في إطار هذا المجال ذي الأولوية البلدان المعرضة لمخاطر عالية، وعلى وجه التحديد الأشخاص ذوي سبل العيش الضعيفة أو المتضررة بالفعل بآثار الجائحة والأزمات والمخاطر

الأخرى. وتسند المشاريع الأولوية لأكثر من 30 بلدًا من البلدان التي تعاني من الأزمات الغذائية وتنفذ استجابة طارئة كجزء من مكون المنظمة في خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لكوفيد-19، مما يضمن استمرارية الإجراءات أثناء التعافي. ويشمل ذلك أيضًا البلدان الأخرى الأكثر ضعفًا مثل أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية التي يؤثر فيها كوفيد-19 على النظم الغذائية.

ويتم ربط العديد من المشاريع المعتمدة بكل من المكونات الإنسانية ومكونات القدرة على الصمود للبرنامج الشامل إذ كلاهما يلبيان الاحتياجات الفورية ويعززان سبل العيش على المدى الطويل. وعلى سبيل المثال، يستهدف مشروع "تحسين قدرة سبل العيش الزراعية على الصمود باستخدام مخطط مبادرة Cash+ للفيضانات والاستجابة لكوفيد-19" في السودان الأسر الضعيفة التي تحتاج إلى مساعدات إنسانية. ويهدف المشروع إلى تحسين قدرة الإنتاج الزراعي من خلال تحسين الوصول إلى النقد وتعزيز سبل العيش. وقد جرى تحديد مواءمة قوية مع بُعد الحماية الاجتماعية للبرنامج الشامل في بعض المشاريع الأخرى. فعلى سبيل المثال، في بوليفيا، يستهدف مشروع من المشاريع السكان الأكثر عرضة للخطر، بما في ذلك السكان الأصليون. ويهدف التدخل إلى إعادة بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وذلك من خلال وضع نظام للمعلومات والإنذار المبكر ونظم إنتاجية قادرة على الصمود من أجل التصدي للصدمات والتحديات المستقبلية.

(و) الوقاية من الجائحة الحيوانية المصدر المقبلة: تعزيز نهج الصحة الواحدة وتوسيع نطاقه لتجنب الجوائح الحيوانية المصدر

تنخرط المنظمة في شراكة ثلاثية مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية، من خلال النظام العالمي للإنذار المبكر من أجل رصد الحالة العالمية لكوفيد-19 وتوفير تحديثات وتقييمات للمخاطر. وإضافة إلى ذلك، تدعم الشراكة الثلاثية الأعضاء في تنمية القدرات وتعبئة الموارد والاستجابة لحالات الطوارئ وتبادل المعارف وتقييم المخاطر المشترك بين القطاعات وإدارة المخاطر، مع التركيز على التفاعل بين الإنسان والحيوان. ويتم توفير التوجيهات بشأن التأهب الوطني للجائحة باستخدام نهج الصحة الواحدة بموجب [الدليل الثلاثي للأمراض الحيوانية المصدر](#).

وتشارك المنظمة في مجموعات الخبراء التابعة لمنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان المعنية بفيروس كورونا 2 المسبب لمتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (فيروس SARS-CoV-2) في إطار التفاعل بين الإنسان والحيوان، من أجل تبادل البيانات وتقديم تقييم للمخاطر وتوصيات وتوجيهات إلى الأعضاء بشأن التجارة الآمنة بالحيوانات والمنتجات الحيوانية، أو اكتشاف فيروس SARS-CoV-2 لدى الحيوانات، أو تطور الفيروس، أو التحقيق في أصل فيروس SARS-CoV-2، أو إنشاء مضيفات حيوانية جديدة. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تلتزم الشراكة الثلاثية (منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية) بتعزيز التعاون في قضايا العلوم والسياسات وأولويات الإجراءات.

وهناك برنامجان جارٍ تنفيذهما حاليًا في المنظمة هما برنامج التهديدات الناشئة للجائحة (EPT-2)، والبرنامج العالمي للأمن الصحي، يشارك فيهما 36 بلدًا في آسيا وأفريقيا والشرق الأدنى، وينفذهما مركز الطوارئ لعمليات الأمراض الحيوانية العابرة للحدود التابع للمنظمة، الذي يجسد تعاونًا بين فرع صحة الحيوان ومكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود. ويقوم البرنامجان بتعزيز قدرات البلدان على بناء وإدارة أنظمة صحية قادرة على

الصمود، مع التركيز على التأهب لمواجهة الأوبئة والاستجابة لها. وقام برنامج المنظمة للإدارة المستدامة للحياة البرية بنشر وثيقة بيضاء من أجل تسليط الضوء على استراتيجيات الحد من انتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق الحياة البرية إلى الإنسان في المستقبل. وتشمل المطبوعات الرئيسية الأخرى للمنظمة بشأن كوفيد-19 في إطار الجوائح الحيوانية المصدر تدابير تخفيف المخاطر لفائدة المهنيين في مجال تربية المواشي والزراعة وتعرض البشر أو الحيوانات لفيروس SARS-CoV-2 عن طريق الحيوانات البرية والماشية وحيوانات المرافقة والحيوانات المائية.

(ز) تحويل النظم الغذائية: "البناء من أجل التحول" خلال الاستجابة والتعافي

ركّزت الأنشطة على التخفيف من الآثار المتوسطة الأجل لكوفيد-19 على الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الاضطرابات المستقبلية، وبناء القوة المؤسسية الطويلة الأجل للمؤسسات القطاعين العام والخاص. وفي شتى المناطق، استرشدت السياسات الوطنية واستراتيجيات التخفيف بالتدفقات المنتظمة للبيانات والتحليلات المبلغ عنها بواسطة النشرات الإقليمية والوطنية.

وفي هذا الصدد، يؤدي التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى دورًا محوريًا في الاستجابات الإقليمية والوطنية. ففي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، قامت سلسلة من النشرات عن أسواق البيع بالجملة، نُشرت بالاشتراك مع اتحاد أمريكا اللاتينية لأسواق التوريد، بإرشاد استراتيجيات أسواق البيع بالجملة لضمان الإمدادات الغذائية. وشهد التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في منطقة أفريقيا إجراء تقييمات في ستة بلدان بشأن أثر كوفيد-19 على مجهزي الأغذية على نطاق صغير ومتوسط من أجل إرشاد البيئات التمكينية والاستثمارية.

وقد تمّت أنشطة التوعية وبناء القدرات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية عبر الإنترنت من خلال ندوات إلكترونية ودورات تدريبية تخص مجموعة من المواضيع. ومن الأمثلة على ذلك الدورة التدريبية بشأن "الفاقد والمهدر من الأغذية: الأطر القانونية في أوقات كوفيد-19" مع التدابير التشريعية التي اعتمدها بعض البلدان في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وفي منطقة شمال شرق وشمال أفريقيا، تم تحليل دور الابتكار والزراعة الرقمية في تعزيز استدامة النظم الزراعية والغذائية وقدرتها على الصمود خلال سلسلة من تسع ندوات إلكترونية شهدت مشاركة العديد من المنظمات الدولية.¹²

ولوحظ كذلك تقدم في توفير الدعم بشأن تكامل الأسواق الإقليمية بناءً على مُهج أصحاب المصلحة المتعددين. وعلى سبيل المثال، يعمل مشروع يغطي ثمانية بلدان في البلقان وآسيا الوسطى على تحسين تكامل أسواق المنتجات الزراعية والغذائية المصحوب بآثار طويلة الأجل يُتوقع منها أن تحسن الوصول إلى الأسواق ونظم معلومات الأسعار وصياغة السياسات القائمة على الأدلة.

وتركز استجابات القدرة على الصمود الشائعة في جميع المناطق على تعزيز سلاسل القيمة القصيرة. واسترشادًا بالتقييمات الجارية، ستدعم أرمينيا ومولدوفا المشغلين في مجالات الفاكهة والخضروات، وتربية الأسماك، وسلاسل الحليب ومنتجات الألبان لتعزيز التجارة المحلية والعبارة للحدود. ويمكن أيضًا العثور على أمثلة لتهج وطنية مماثلة

¹² وزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والبنك الدولي، والمركز الدولي للزراعة المروية بالمياه المالحة، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية.

في مناطق أخرى. وسيركز برنامج للتعاون التقني في غرب كينيا على البستنة، بوصفه واحدًا من أكثر القطاعات الفرعية تضررًا من كوفيد-19 نظرًا إلى قابلية التلف فيه، إضافة إلى الاستفادة من العمل الجاري بشأن النظم الغذائية الحضرية لتعزيز سلاسل القيمة القصيرة. وفي بوتان، سيعمل برنامج للتعاون التقني على تعزيز قدرة الجهات الفاعلة التي تعمل في سلاسل القيمة الغذائية القابلة للتلف في البيئات الحضرية وشبه الحضرية.

رابعًا- الدروس المستفادة والإجراءات السياساتية ذات الصلة

يشير رصد السياسات المتعلق بكوفيد-19 إلى عدد من الدروس الرئيسية ومجالات العمل السياساتية المرتبطة بها:

- (أ) **دعم وتحديث نظم الرصد، والابتكار في جمع البيانات الآنية وتحليلها.** ينبغي تحديث نظم الرصد من أجل توفير المعلومات والتحليلات في الوقت المناسب في ما يتعلق بالنظم الزراعية والغذائية والفئات الضعيفة. وستتيح هذه النظم تحديد نقاط الضعف الساخنة والعقد والاختناقات الحرجة في النظم الزراعية والغذائية، فضلاً عن رصد المخاطر وتقييم الإجراءات والسياسات.
- (ب) **ربط الإجراءات السياساتية القصيرة والطويلة الأجل والاستثمارات.** ينبغي أن تربط الإجراءات السياساتية الاستجابة لحالات الطوارئ بالتنمية المستدامة الطويلة الأجل. وتتيح الجائحة فرصة لإعادة تحديد غرض السياسات والاستثمارات دعمًا للنظم الزراعية والغذائية التي لن تقتصر على تلبية الاحتياجات الحالية، بل ستضع أيضًا أسس التعافي الطويل الأجل. ويشكل تحويل النظم الزراعية والغذائية ومعالجة القيود الهيكلية عاملاً أساسياً لبناء قدرة النظم والأفراد على الصمود لمواجهة الجوائح المستقبلية.
- (ج) **تحسين تنسيق السياسات ومعالجة القضايا الهيكلية الطويلة الأجل.** يمثل تنسيق السياسات بين الجهات الفاعلة المؤسسية الرئيسية (في مجالات الأغذية والزراعة والصحة والتمويل والأمن والتخطيط) أمرًا محوريًا للتصدي لعواقب الجائحة، ولكنه أمر محوري أيضًا لتحفيز العمل الطويل الأجل نحو تحقيق التعافي. ويتطلب التنسيق الناجح للسياسات أن تكون للهيئات التنسيقية ولاية وسلطة واضحتان تتجاوزان الاستجابة لحالات الطوارئ وتشملان بناء القدرة على الصمود ومعالجة القضايا الهيكلية ونقاط الضعف.
- (د) **يجب أن يكون التعافي شاملاً.** انطلاقًا من روح خطة عام 2030، ينبغي أن تركز الاستجابات السياساتية للإغاثة القصيرة الأجل والتعافي الطويل الأجل على الفئات الأكثر ضعفًا وعدم ترك أي أحد خلف الركب. وينبغي أن تسلّم التدخلات صراحةً بالقيود المحددة التي تواجهها النساء في أدوارهن المتعددة.
- (هـ) **إبقاء التجارة مفتوحة وضمنان التعاون الدولي.** يتجسد أحد الدروس الرئيسية المستفادة من الجائحة، حتى الآن، في أنه ينبغي توطيد التعاون الدولي وتجنب الإجراءات الأحادية الجانب. ومع ذلك، ينبغي أن يشمل التعاون كذلك أحكامًا لإزالة العوائق والاحتكاك في المعابر الحدودية، التي ما فتئت تسبب التأخير والنقص والهدر.
- (و) **الحد من الآثار السلبية لسوء التغذية على معدلات المرض والوفاة بسبب كوفيد-19 وآثار الأزمة الاقتصادية لكوفيد-19 على التغذية.** تشكل معالجة نقص التغذية والسمنة والأمراض غير المعدية المرتبطة بالنمط الغذائي أمرًا أساسياً لأنها تساهم في زيادة معدلات المرض والوفاة بسبب كوفيد-19. ومع ذلك، فإن

خفض استهلاك الأغذية المغذية هو إحدى استراتيجيات التأقلم الرئيسية للأسر في مواجهة فقدان الدخل
الناجم عن الجائحة، وهو ما يضاعف أثرها السلبي.